وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945-قالمة
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير
السنة الثالثة مالية المؤسسة و محاسبة و مراجعة

محاضرات في مادة المحاسبة المالية المعمقة2

من اعداد الأستاذ غراس محمد الطاهر

e-mail : gherras_mt@yahoo.fr
: gherras.mohamedtahar@univ-guelma.dz

تسوية حسابات الزبائن

تمهيـــــــــد:

يعتبر الزبون طرفا مهما في حياة المؤسسة و في تعاملاتها اليومية، يظهر حـ/411 حالة البيع الآجل، أي حالة بيع السلع أو الخدمات في تاريخ و استلام المقابل النقدي في تاريخ لاحق.

عموما تقوم المؤسسة في نهاية كل سنة بجرد مالها من حقوق تجاه زبائنها، بالإضافة إلى الاستقصاء حول الحالة لكل زبون و من ثم يمكن تقسيم أنواع الزبائن الذين تتعامل معهم المؤسسة إلى ما يلي:

1- أنواع العملاء (الزبائن):

يمكن تقسيم العملاء إلى ثلاث أنواع رئيسية كالتالي:

- **زبائن عاديين (ميسورين):** هم العملاء الذين يسددون ما عليهم في الوقت المناسب و بالمبلغ المتفق عليه.
- **زبائن مشكوك فيهم (معسورين):** هم العملاء الذين من المحتمل أن لا يحترموا آجال التسديد أو المبالغ المتفق عليها في الآجال المحددة.
- **زبائن ميؤوس منهم (التوقف عن التسديد):** هم العملاء الذين لن تسترجع المؤسسة كل أو جزء من حقوقها عليهم نهائيا.

2- المعالجة المحاسبية للزبائن المشكوك فيهم:

يعالج الحق المشكوك فيه على مرحلتين:

2-1 تحويل الحق العادي إلى حق مشكوك فيه:

يرصد حـ/411 زبائن بجعله دائنا و يفتح حساب حـ/416 زبائن مشكوك فيهم . مثلا: للمؤسسة حق على الزبون "أحمد" بمبلغ 59500 ظهر في نهاية السنة أنه يعاني من صعوبات في السيولة.

		n/../..		
411		الزبائـن	59500	
	4457	الرسم على القيمة المضافة المسترجع على المبيعات		9500
	700	مبيعات بضاعة		50000
		(تحرير الفاتورة)		
		n/12/31		
416		الزبائن المشكوك فيهم	59500	
	411	الزبائن		59500
		(تحويل الدين العادي إلى دين مشكوك فيه)		

تطرقنا فيما سبق إلى أن هذا النوع من العملاء يشوبه شك فيما يخص المبلغ المسترجع أو وقت التسديد، لهذا يكون المخصص مقابل المبلغ المحتمل عدم استرجاعه خارج الرسم، ليتم مراجعته في السنوات الموالية إن كان داع لذلك.

2-2 تكوين مخصص الديون المشكوك فيها و إعادة النظر فيها:

سنحاول التطرق إلى كيفية تقييد خسارة القيمة، ثم كيفية مراجعة هذه الخسارة.

2-2-1 تكوين المخصص:

تقابل خسارة القيمة الجزء من الحق خارج الرسم (HT) المحتمل عدم استرجاعه في نهاية السنة المعنية وفق القيد التالي:

المبلغ المحتمل عدم استرجاعه 20% من الحق الإجمالي.

		n/12/31		
685		المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة للأصول الجارية	10000	
	491	خسائر القيمة عن حسابات الزبائن (50000×%20)		10000
		تكوين المخصص		

2-2-2 إعادة النظر في المخصص:

يعاد النظر في المخصص في السنوات المالية حالة عدم استرجاع الدين، و يمكن وقوع حالة من الحالات التالية:

*** الحالة الأولى: الرفع من المخصص**

حالة احتمال المبلغ غير القابل للاسترجاع أكبر مما تم توقعه من قبل؛ يرفع المخصص بمبلغ يقابل الخسارة المحتملة الجديدة. مثلا: ظهر في نهاية سنة n+1 أن الخسارة الإجمالية 30% من الحق الإجمالي.

		n+1/12/31		
685		**المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة للأصول الجارية**	5000	
	491	**خسائر القيمة عن حسابات الزبائن**		5000
		الرفع من الخسارة(10000 – %30×50000)		

*** الحالة الثانية: التخفيض من المخصص**

حالة المبلغ المحتمل عدم استرجاعه أقل مما توقع من قبل؛ يتم استرجاع جزء من المخصص المبالغ فيه. مثلا: ظهر في نهاية سنة n+1 أن الخسارة الإجمالية 5% فقط من الحق الإجمالي.

		n+1/12/31		
491		**خسائر القيمة عن حسابات الزبائن**	7500	
	785	**استرجاع الاستغلال عن خسائر القيمة و المؤونات للأصول الجارية**		7500
		التخفيض من الخسارة(10000 – %5×50000)		

*** الحالة الثالثة: إلغاء المخصص**

يلغى المخصص حالة تحسن كلي للحالة المالية للعميل الذي كان مشكوك في وضعيته المالية.

		n+1/12/31		
491		**خسائر القيمة عن حسابات الزبائن**	10000	

	785	استرجاع الاستغلال عن خسائر القيمة و المؤونات للأصول الجارية إلغاء المخصص		10000
411		الزبائن	59500	
	416	الزبائن المشكوك فيهم تحويل طبيعة الزبون		59500

3- معالجة الديون المعدومة:

يعتبر الحق على هذا النوع من العملاء في حكم الديون المعدومة، لذا يجب إلغاءه من الدفاتر حسب الحالتين التاليتين:

3-1 من زبون عادي إلى زبون ميؤوس منه:

في هذه الحالة لم يعتبر زبون مشكوك فيه من قبل و لم يكن له مخصص. مثلا: بتاريخ 2018/12/31 تم اعتبار 50% من الدين مستحيل استرجاعه.

- الدين المتبقي متضمن الرسم (TTC) : 59500× 50%=29750
- الدين المتبقي خارج الرسم (HT) : 29750÷ 1.19= 25000
- الرسم على القيمة المضافة(TVA) : 25000×0.19= 4750

		2018/12/31		
654		خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل	25000	
4457		الرسم على القيمة المضافة المسترجع على المبيعات	4750	
	411	الزبـائن		29750
		(50%×59500)اعتبار نصف الديون معدومة		

3-2 من زبون مشكوك فيه إلى زبون ميؤوس منه:

نميز في هذا الصدد بين ثلاث حالات رئيسية كما يلي:

- حالة الخسارة المقدرة = الخسارة الفعلية

- حالة الخسارة المقدرة<الخسارة الفعلية
- حالة الخسارة المقدرة>الخسارة الفعلية

3-2-1 حالة الخسارة المقدرة مساوية للخسارة الفعلية:

تمثل الخسارة المقدرة خسارة القيمة المكونة في الدورات السابقة، أما الخسارة الفعلية فتمثل ما تكبدته المؤسسة الدائنة جراء عدم التزام المدين بسداد ديونه.

مثلا: للمؤسسة حق على أحد زبائنها بمبلغ 47600 دج، كانت قد كونت له نهاية سنة 2017 خسارة قيمة بمبلغ 10000 دج، بتاريخ 2018/12/31 أعلن إفلاس المدين، علما أنه سدد ثلاث أرباع ديونه أما الباقي فهو في حكم الديون المعدومة.

الحل:

- الدين المتبقي متضمن الرسم (TTC): 47600× 25%=11900
- الدين المتبقي خارج الرسم(HT): 11900÷ 1.19= 10000
- الرسم على القيمة المضافة(TVA): 10000×0.19= 1900
- مبلغ الخسارة الجديدة(حـ/654)= الدين المتبقي خارج الرسم – مبلغ خسارة القيمة

$$10000 - 10000 =$$

$$0=$$

		2018/12/31		
491		**خسائر القيمة عن حسابات الزبائن**	10000	
4457		**الرسم على القيمة المضافة المسترجع على المبيعات**	1900	
	416	**الزبائن المشكوك فيهم**		11900
		اعتبار ربع الديون معدومة (25%×47600)		

3-2-2 حالة الخسارة المقدرة أقل من الخسارة الفعلية:

في هذه الحالة الخسارة المحتملة و من ثم خسارة القيمة المتوقعة أقل من الخسارة الفعلية المتكبدة من طرف المؤسسة الدائنة.

مثلا: للمؤسسة حق على أحد زبائنها بمبلغ 47600دج، كانت قد كونت له نهاية سنة 2017 خسارة قيمة بمبلغ 15000 دج، بتاريخ 2013/12/31 أعلن إفلاس المدين مع عدم إمكانية استرجاع نصف حقوق المؤسسة.

الحل:

- الدين المتبقي متضمن الرسم (TTC): 47600× 50%=23800
- الدين المتبقي خارج الرسم(HT): 23800÷ 1.19= 20000
- الرسم على القيمة المضافة(TVA) : 20000×0.19= 3800
- مبلغ الخسارة الجديدة(حـ/654)=الدين المتبقي خارج الرسم – مبلغ خسارة القيمة

$$= 15000 - 20000$$

$$= 5000$$

		2018/12/31		
491		**خسائر القيمة عن حسابات الزبائن**	15000	
4457		**الرسم على القيمة المضافة المسترجع على المبيعات**	3800	
654		**خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل**	5000	
	416	**الزبائن المشكوك فيهم**		23800
		(50%×47600)اعتبار نصف الديون معدومة		

3-2-3 حالة الخسارة المقدرة أكبر من الخسارة الفعلية:

في هذه الحالة الخسارة المحتملة و من ثم خسارة القيمة المتوقعة أكبر من الخسارة الفعلية المتكبدة من طرف المؤسسة الدائنة.

مثلا: للمؤسسة حق على أحد زبائنها بمبلغ 47600 دج، كانت قد كونت له نهاية سنة 2017 خسارة قيمة بمبلغ 25000 دج، بتاريخ 2018/12/31 أعلن إفلاس المدين مع عدم إمكانية استرجاع نصف حقوق المؤسسة.

الحل:

- الدين المتبقي متضمن الرسم (TTC): 47600× 50%=23800
- الدين المتبقي خارج الرسم(HT): 23800÷ 1.19 =20000
- الرسم على القيمة المضافة(TVA): 20000×0.19= 3800
- مبلغ الخسارة المسترجعة(حـ/785)=الدين المتبقي خارج الرسم – مبلغ خسارة القيمة

$$25000 - 20000 =$$

$$5000 =$$

		2018/12/31		
491		**خسائر القيمة عن حسابات الزبائن**	25000	
4457		**الرسم على القيمة المضافة المسترجع على المبيعات**	3800	
	416	**الزبائن المشكوك فيهم**		23800
	785	**استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة و المؤونات للأصول الجارية**		5000
		(50%×47600)اعتبار نصف الديون معدومة		

4- من زبون مشكوك فيه إلى زبون عادي:

وفق هذه الحالة يتم استرجاع أو يوجد أمل كبير لاسترجاع ما تم اعتباره من قبل كحقوق مشكوك في استرجاعها.

4-1 حالة استرجاع الحقوق المشكوك فيها:

في هذه الحالة لا توجد فرصة لتغيير طبيعة الزبون من مشكوك فيه إلى عادي، بل يتم ترصيده انطلاقا من حـ/416.

مثلا: تم استرجاع دين بمبلغ 17750دج نقدا بتاريخ 2018/08/10، كان مشكوك فيه من قبل و قد كون له خسارة قيمة بمبلغ 3400دج في نهاية السنة السابقة.

53		2018/08/10 **الصندوق**	17750	
	416	**الزبائن المشكوك فيهم**		17750
		تحصيل الحقوق نقدا		
491		2018/08/10 **خسائر القيمة عن حسابات الزبائن**	3400	
	785	**استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة و المؤونات للأصول الجارية**		3400
		إلغاء خسارة القيمة		

4-2 حالة وجود أمل في استرجاع الحقوق المشكوك فيها:

في هذه الحالة توجد فرصة لتغيير طبيعة الزبون من مشكوك فيه إلى عادي؛ و ذلك في نهاية السنة المعنية حالة عدم تحصيل الحقوق بعد.

مثلا: بتاريخ 2018/12/31 ظهر هناك احتمال كبير لاسترجاع دين بمبلغ 17750دج نقدا في بداية سنة 2019، كان مشكوك فيه من قبل و قد كونت له خسارة قيمة بمبلغ 3400دج في نهاية سنة2017.

411		2018/12/31 **الزبائن**	17750	
	416	**الزبائن المشكوك فيهم**		17750
		تحويل طبيعة الزبون		
491		2018/12/31 **خسائر القيمة عن حسابات الزبائن**	3400	
	785	**استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة و المؤونات للأصول الجارية**		3400
		إلغاء خسارة القيمة		

تسوية حساب البنك

تمهيـــــــــد:

ما يمكن ملاحظته في الدول المتقدمة حاليا هو التعامل في تسوية التعاملات التجارية بالشيكات أو النقود الإلكترونية، وذلك لربح الوقت و بساطة نقلها بالإضافة إلى أنها وسيلة أمنة بالمقارنة بالنقود السائلة.

مما سبق تنشأ علاقة دائمة و مستمرة بين المؤسسة و بنكها، من ناحية أن كل المعاملات التجارية تمر بشفافية عبر رصيدها البنكي، و من ثم تتولى المؤسسة البنكية بتسوية تلك المعاملات بصرف الشيكات و تحصيلها أو تحويل بنكي من رصيد المؤسسة إلى رصيد أخر و العكس.

في بعض الأحيان رصيد البنك لدى المؤسسة (حـ/512) و رصيد المؤسسة لدى بنكها (المؤسسة البنكية) قد لا يتساويان لنقص المعلومات بين الطرفين، نسعى من خلال هذا الموضوع إلى عرض و تحليل الوسيلة الكفيلة بتسوية الأرصدة و جعل تسجيل البنك و المؤسسة متماثلان على السواء.

1- عرض جدول التقارب البنكي:

عبارة عن وثيقة محاسبية يتم من خلالها مقارنة مقاربة البنك مع مقاربة المؤسسة، تسطير الاختلافات في التسجيل في طرف واحد، تحديد الأخطاء إن وجدت ثم العمل على تسوية تلك الاختلافات للوصول إلى أرصدة متماثلة سواء من طرف المؤسسة أو من طرف البنك.

تاريخ	بيان	حساب البنك لدى المؤسسة		حساب المؤسسة لدى البنك	
		مدين	دائن	مدين	دائن

1-1 معنى حساب البنك لدى المؤسسة:

يعني ما يتم تسجيله في حساب حـ/512 على مستوى محاسبة المؤسسة وفق المعلومات الواردة إليها.

1-2 معنى حساب المؤسسة لدى البنك:

يعني ما يتم تسجيله من طرف البنك كمؤسسة مالية في رصيد مؤسسته بناءا على المعلومات الواردة إليه.

1-3 التاريخ:

هو تاريخ تسجيل العملية من طرف البنك أو المؤسسة أو معا. غالبا ما لا يكون التاريخ متماثل فيما يخص نفس العملية المالية، بسبب التأخير في استقطاب المعلومات من أحد الأطراف.

1-4 البيان:

عبارة عن شرح مختصر للعملية التي تمت من طرف واحد عموما.

ملاحظات:

- يسجل عموما في هذا الجدول العمليات التي تمت من طرف جهة واحدة أو العمليات التي يشوبها خطأ في التسجيل.
- يقوم محاسب المؤسسة بإعداد جدول التقارب البنكي نهاية كل فترة.

2- التقنيات المستعملة في مسك هذه الوثيقة:

كلا التقنيتان اللتان سيتم عرضهما يعتمدان عل القيد المزدوج لكن يختلفان في الأطراف المعنية بالتسجيل:

2-1 التقنية الأولى(مدين/دائن):

تأخذ بعين الاعتبار هذه التقنية أكثر من طرفين في العملية ذاتها في مرحلة أولى، حيث الطرف الثالث في المرحلة الموالية ينوب عنه إما المؤسسة أو البنك في العملية المعنية (أين يبقى في الأخير طرفين فقط).

ينتج عن هذه العلاقة ما يلي:

- إذا كانت ***المؤسسة مدينة*** حالة المقبوضات ***فالبنك سيكون***دائنا.

- إذا كانت ***المؤسسة دائنة*** حالة التسديدات **فالبنك سيكون** مدينا.

تفسيـــر:

- في الحالة الأولى يتم تحصيل شيك العميل من طرف المؤسسة، ثم تتوجه به للبنك لغرض صرف المبلغ، في هذه الحالة البنك هو من ينوب على العميل في منح المبلغ و المؤسسة ستقبضه بالمقابل. بما أن البنك هو من دفع المبلغ من رصيد العميل (الجهة الدائنة) والمؤسسة تحصلت عليه (الجهة المدين).
- في الحالة الثانية تقوم المؤسسة بتسديد أحد مورديها بشيك بنكي (الجهة الدائنة)، حيث يتوجه المورد لصرفه لدى البنك، ففي هذه الحالة يقبض الشيك من طرف البنك لصرفه فيما بعد للمورد، إذ يعتبر البنك في هذه الحالة (الجهة المدينة) و قد ناب على المورد في تحصيل الشيك.

في كل الحالات التي سيتم تناولها سيكون تسجيل البنك و المؤسسة متعاكسان، و في الأخير سنحصل على رصيدين أحدهما مدين و الأخر دائن لكن بمبلغان متساويان.

مثـــلا:

تاريخ	بيـــان	حساب البنك لدى المؤسسة		حساب المؤسسة لدى البنك	
		مديـن	دائـن	مديـن	دائـن
	- تحصيل من الزبون	20000			20000
	- تسديد أحد الموردين		50000	50000	

2-2 التقنية الثانية (مقبوضات/مدفوعات):

يظهر من التقنية الأولى أن البنك تسجيله معاكس لتسجيل المؤسسة بالرغم أن البنك يعمل تحت أمر المؤسسة، و هذا ما يأخذ على التقنية الأولى. تركز التقنية الثانية على التسجيل المتماثل غير المباشر و الدليل في ذلك أنه إذا أمرت المؤسسة البنك بدفع مبلغ للمورد فسينفذ ذلك و يدفعه، و إن قدم

العميل الشيك للبنك لقبضه لصالح المؤسسة فسيفعل ذلك. يلاحظ أن العملية تمت بين ثلاث أطراف بين البنك و المؤسسة من جهة و الطرف الثالث من جهة أخرى.

- إذا قام العميل بتسديد دينه ***فالبنك يقبض*** المبلغ و ***المؤسسة أيضا قبضته*** في رصيدها.
- إذا قامت ***المؤسسة بتسديد*** دينها للمورد فسيسدد البنك من رصيدها: ***فالبنك سدد*** والمؤسسة كذلك.

ما ذا لو كان التسجيل متماثل ؟

تفسير:

تجيب التقنية الثانية بإمكانية ذلك كما يلي:

- التسجيل سيكون ظاهريا متماثل (مقبوضات/مقبوضات أو مدفوعات/مدفوعات).
- التسجيل سيكون ضمنيا متعاكس لتطبيق مبدأ القيد المزدوج في المحاسبة العامة في تسجيل العمليات.

تاريخ	بيان	حساب البنك لدى المؤسسة		حساب المؤسسة لدى البنك	
	التقنية الأولى	مدين	دائن	مدين	دائن
	التقنية الثانية	مقبوضات	مدفوعات	مدفوعات	مقبوضات

في كل الحالات التي سيتم تناولها تسجيل البنك و المؤسسة متماثل (مقبوضات/مقبوضات) أي (مدين/دائن) أو (مدفوعات/مدفوعات) أي (دائن/مدين).

3- تسوية حساب البنك حـ/512 في دفاتر المؤسسة:

بعد إعداد جدول التقارب البنكي و الحصول على الأرصدة النهائية متماثلة، يجب تسجيل العمليات التي أغفلتها المؤسسة أو سجلتها بطريقة خاطئة في اليومية للحصول في دفتر الأستاذ على رصيد نهائي لحساب البنك مطابق لما تحصلنا عليه في جدول التقارب البنكي.

نسجل في هذا الصدد حالتين:

3-1 الحالة العامة:

رصيد البنك لدى المؤسسة مدين و رصيد المؤسسة لدى البنك دائن، أي أن رصيد المؤسسة موجب يحتوي على سيولة.

3-2 الحالة الخاصة:

رصيد البنك لدى المؤسسة دائن و رصيد المؤسسة لدى البنك مدين، أي أن رصيد المؤسسة سالب. معنى ذلك أن مسحوبات المؤسسة أكثر من إيداعاتها و هو ما يسمى بالسحب على المكشوف (Le découvert).

يرصد في هذه الحالة حـ/512 و يسجل مدين (يغلق)، و يظهر بالمقابل حـ/519 المساهمات البنكية الجارية في الجهة الدائنة لتبيان أن للمؤسسة ديون تجاه بنكها و أنه ليس لها حقوق لدى بنكها.

		n/../31		
512		**البنـك**	xx	
	519	**المساهمات البنكية الجارية**		xx
		تسوية حساب البنك		

مثال تطبيقي:

في 2018/12/31وصل كشف "**البنك الوطني الجزائري**" لإحدى المؤسسات الوطنية و الذي يحمل رصيدا دائنا بقيمة 128110دج، أما حـ/512 المعد من طرف محاسب المؤسسة فيحمل رصيدا مدينا قدره 105230دج. بعد عملية الجرد تبين أن الفرق في الرصيدين يعود للأسباب التالية:

1- في 2018/12/18: سجلت المؤسسة في حساباتها شيك مقبوض على حساب العميل حسين بقيمة2500دج بدون علم البنك بالعملية.

2- في 2018/12/22: دفعت المؤسسة مبلغ 17000دج للمورد الطاهر، حيث انتهى الشهر ولم يتقدم لصرفه من البنك.

3- في 2018/12/24: قام الزبون "عبد القادر" بتسديد شيك بقيمة 7200دج لصالح المؤسسة للبنك مباشرة.

4- في 2018/12/31: ظهر من كشف البنك أنه سجل المبالغ التالية دون علم المؤسسة بها:

- مصاريف بنكية:940دج.
- أوراق قبض محصلة:820دج.
- فوائد مستحقة لصالح المؤسسة:5800دج.
- تسديد قسط من أقساط القروض:4500دج.

المطلوب

1- إعداد حالة المقاربة البنكية بتاريخ 2018/12/31.

2- تسجيل قيود التسوية في يومية المؤسسة بتاريخ 2018/12/31.

الحل:

1- إعداد جدول التقارب البنكي:

تاريخ	بيان	حساب البنك لدى المؤسسة (ح/512)		حساب المؤسسة لدى البنك (BNA)	
		مدين(مقبوضات)	دائن(مدفوعات)	مدين(مدفوعات)	دائن(مقبوضات)
	رصيد نهاية الشهر	105230	-	-	128110
12/18	شيك مقبوض من الزبون"حسين"	-	-	-	2500
12/22	تسديد شيك للمورد "الطاهر"	-	-	17000	-
12/24	تحصيل شيك من الزبون"عبد القادر"	7200	-	-	-
12/31	أ-تسديد مصاريف بنكية	-	940	-	-
/	ب- أوراق قبض محصلة	820	-	-	-
/	ج- فوائد مستحقة لصالح المؤسسة	5800	-	-	-
/	د- تسديد قسط من أقساط	-	4500	-	-

	القروض				
	مجموع جزئي	*119050*	*5440*	*17000*	*130610*
	رصيد	*-*	*113610*	*113610*	*-*
	مجموع كلي	*119050*	*119050*	*130610*	*130610*

2- قيود التسوية المقترحة:

		2018/12/31		
512		حسابات **بنكية جارية**	13820	
	411	**الزبون "عبد القادر"**		7200
	413	**أوراق قبض** محصلة		820
	763	**عائدات الحسابات الدائنة**		5800
		(المقبوضات غير المسجلة بعد)		
164		**الاقتراضات لدى مؤسسات القرض**	4500	
661		**أعباء الفوائد**	940	
	512	**حسابات بنكية جارية**		5440
		(المدفوعات غير المسجلة بعد)		

تسوية القيم المنقولة للتوظيف

تمهيـــــــــد:

تسعى المؤسسة لتعظيم أرباحها من خلال التوجه نحو نشاطات خارج نشاطها الطبيعي و العادي، المتمثل في المضاربة في البورصة قصد تحقيق أرباح من وراء التقلبات الايجابية لأسعار الأصول المالية التي تمتلكها المؤسسة.

1- تعريف القيم المنقولة للتوظيف (Les valeurs mobiliers de placement):

عرفت من طرف النظام المحاسبي المالي: "إن القيم المنقولة للتوظيف هي الأصول المالية التي يكتسبها الكيان قصد تحقيق ربح في رأس المال في الأجل القصير. و تقابل هذه الأصول المالية القيم المنقولة المثبتة و هي السندات التي يكتسبها الكيان مع نية الحفاظ عليها باستمرار" .

2- الفرق بين القيم المنقولة للتوظيف و التثبيتات المالية:

الفرق الجوهري بين القيم المنقولة للتوظيف و التثبيتات المالية يتمثل فيما يلي:

- الهدف من وراء اقتناء القيم المنقولة للتوظيف هو المضاربة في الأسعار، أما الهدف من وراء اقتناء التثبيتات المالية هو الاستثمار.
- مدة امتلاك القيم المنقولة للتوظيف لا تتعدى السنة، بالمقابل مدة امتلاك التثبيتات المالية أكبر من سنة (حالة السندات) و مفتوحة (حالة الأسهم).

3- المعالجة المحاسبية للقيم المنقولة للتوظيف (VMP):

سنحاول مسايرة هذا النوع من الأصول المالية حالة اقتناءه و دخوله الدفاتر، مراجعة القيم نهاية السنة، و كذا حالة التنازل عليه و خروجه من الدفاتر.

3-1 المعالجة المحاسبية لعملية الحيازة (دخول الدفاتر):

على الرغم من احتواء حـ/50 القيم المنقولة للتوظيف على عدة حسابات فرعية، إلا أننا سنقتصر في أمثلتنا على نوعين معروفين هما حـ/503 الأسهم الأخرى... و حـ/506 السندات... لغرض التبسيط.

مثال تطبيقي:

حـ/	أسم الحساب	العدد	تكلفة اقتناء الورقة المالية بتاريخ 2018/12/02	القيمة السوقية للورقة المالية بتاريخ 2018/12/31	سعر التنازل للوحدة الواحدة 2019/02/03
503	أسهمx	80	1000	1200	1250
503	أسهمy	100	1200	1100	1050
506	سنداتa	50	500	480	500
506	سنداتb	40	200	220	210

الجـدولالمبين أعلاه متعلـق بـبعض القـيم المنقولـة للتوظيـف المملوكـة مـن طـرف إحدى المؤسسات

المطلوب: المعالجة المحاسبية لهذه الأصول المالية، علما أن كل العمليات تمت بشيك بنكي.

الحل:

		2018/12/02		
503		**الأسهم الأخرى (X)**	80000	
503		**الاسهم الأخرى (Y)**	120000	
506		**السندات (A)**	25000	
506		**السندات (B)**	8000	
	512	**حسابات بنكية جارية**		233000
		حيازة أصول مالية بشيك		

3-2 مراجعة قيم الأصول المالية في نهاية السنة:

حالة عدم التنازل على هذه الأصول المالية، يجب مراجعة قيمها في نهاية السنة بحيث تتطبق القيم المحاسبية مع القيم الحقيقية في سوق البورصة. نسجل في هذا الصدد حالتين:

- حالـة القيمـة الحقيقيـة أكبـر مـن القيمـة المحاسـبية و مـن ثـم تسـجيل فـرق موجـب فـي الأسـعار، يستعمل حـ/765 فارق التقييم عن أصول مالية – فوائض القيمة.
- حالة القيمة الحقيقية أقل من القيمة المحاسبية و من ثم تسجيل فرق سالب في الأسعار، يستعمل حـ/665 فارق التقييم عن أصول مالية – نواقص القيمة.

		2018/12/31		
503		**الأسهم الأخرى (X)**	16000	
506		**السندات (B)**	800	
	765	**فارق التقييم عن أصول مالية– فوائض القيمة**		16800
665		**فارق التقييم عن أصول مالية –نواقص القيمة**	11000	
	503	**الأسهم الأخرى (Y)**		10000
	506	**السندات (A)**		1000

بعد تسجيل فارق القيم محاسبيا، تصبح الأصول المالية مسجلة بقيمها السوقية عوض تكلفة الحيازة.

3-3 المعالجة الحاسبية لحالة التنازل (الخروج من الدفاتر):

يتم التنازل على القيم المنقولة للتوظيف و إخراجها من الدفاتر بتاريخ عقد الصفقة، و نسجل في هذا الصدد حالتين:

- سعر التنازل أكبر من السعر السوقي لنهاية السنة السابقة؛ نسجل في هذا الصدد ربح عن التقدير الخاص بنهاية السنة يسجل في حـ/767 الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية.
- سعر التنازل أقل من السعر السوقي لنهاية السنة السابقة؛ نسجل في هذا الصدد خسارة عن التقدير الخاص بنهاية السنة يسجل في حـ/667 الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية.

		2019/02/03	100000	
512		**حسابات بنكية جارية**		
	503	**الأسهم (X)**		96000

	767	الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية		4000
512		حسابات بنكية جارية	105000	
667		الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	5000	
	503	الأسهم (Y)		110000
512		حسابات بنكية جارية	25000	
	506	السندات (A)		24000
	767	الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية		1000
512		حسابات بنكية جارية	8400	
667		الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	400	
	506	السندات (B)		8800

ملاحظات:

- الفرق المسجل في حـ/665 و حـ/765 هي فروق تقديرية بين سعر الاقتناء و سعر الجرد لنهاية السنة، تعتبر هذه الفروق تقديرية لأن المؤسسة لم تتنازل بعد احتراما للمبدأ المحاسبي المتعلقة باستقلالية الدورات.
- الفرق المسجل في حـ/667 و حـ/767 هي فروق تقديرية بين سعر التنازل و سعر الجرد لنهاية السنة، تعتبر هذه الفروق تقديرية لأن المؤسسة تنازلت حقيقة، لكن الربح و الخسارة الحقيقيتين لا يظهران حتما في هذين الحسابين، بل هي محصلة فرق السنة السابقة و فرق السنة الحالية معا.
- الربح و الخسارة الحقيقيان يتحصل عليهما حسابيا من خلال الفرق بين سعر التنازل و سعر الاقتناء.